في تكييف المجتمع الذي نعيش فيه ، فان استطعنا ذلك وهو بالامكان بقينا ، والا فلا شيء يقوى على العمل ضد رغبتنا نحن أهل البلاد ... دعوني أطرق الموضوع من ناحية ثانية ... ان الانتخابات في حد ذاتها أمر واقع لا بد منها . ولنفرض جدلا اننا لا نرضى عنها ولا نريدها ، ومع ذلك فالانتخابات ستجري ان شئنا أم أبينا ، وفي هذه الحالة هل نترك الميدان للصعاليك تصول وتجول وتتصرف بأمور الشعب عن غير فهم أو معرفة ، أم نحاول ابراز عناصر قوية مخلصة طيبة نستفيد منها ونستطيع مواجهة التيار »(٩٠).

ويبدو ان هذا الحوار كان يدور على أكثر من صعيد فقد كتبت صحيفة « الدفاع » ان « المجلس الاعلى لمؤتمر اللاجئين العام » عقد جلسة يوم ١٩٥٠/١/١٣ في رام الله وجرى البحث فيه في موضوع الانتخابات وقد تكونت نتيجة المداولة ثلاثة مقترحات : « اولا — ان لا يتدخل المؤتمر في شأن الانتخابات وتترك الحرية للافراد الذين يرغبون الاشتراك فيها . ثانيا — ان يقاطع اللاجئون الانتخابات وان يترك لكل فرد حرية الاشتراك على مسؤوليته الشخصية . ثالثا — دعوة اللاجئين لتسجيل أسمائهم في قوائم الناخبين »(٩١). وقد ذكرت الصحيفة ان الاقتراح الاول هو الذي فاز بالتصويت بينما لم ينل الاقتراح الثالث سوى صوت واحد ، وربما يعتبر ذلك دليلا صحيحا على رفض الرأي العام الفلسطيني لفكرة الالتزام بالانتخابات . ويؤكد هذا الاستنتاج حوادث العنف الشعبية التي حدثت قبيل الانتخابات وفي اثنائها في الخليل ونابلس والقدس(٩٢). وكان أعنف هذه الحوادث تلك التي حدثت في نابلس في اجتماع عقدته الجماهير والقيت فيه خطب تهاجم الاردن واختتم بتظاهرة توجهت الى مبنى المتصرفية في نابلس حيث فرقتها قوة من الجيش الاردني بالقوة والقت القبض على نحو ثلاثين شخصا من المتظاهرين واقتادتهم على الاقدام الى معسكر للاعتقال وقد توفي واحد من هؤلاء (من عائلة الكيلاني) في الطريق الى هذا المعسكر من جراء الارهاق(٩٣).

لقد كان أوضح المواقف وأكثرها حسما تجاه الانتخابات موقف الشيوعيين الفلسطينيين وقد نبع موقفهم من موافقتهم على قرار التقسيم للعام ١٩٤٧ ودعوا الى اقامة دولة فلسطينية في الاقسام التي خصصها هذا القرار للعرب . وقبيل الانتخابات أصدرت عصبة التحرر الوطني بيانا قالت فيه : « ان الشعب لا يهتم بمهزلة الملك عبدالله الانتخابية . الغالبية العظمى تقاطع الانتخابات لان الشعب يعارض ضم البلاد الى المستعمرة البريطانية التي تسمى شرق الاردن . ان نداء العصبة لمقاطعة الانتخابات قد قوبل باهتمام كبير ... »(٩٤).

لا شك ان ثمة عناصر وطنية قد شاركت في الانتخابات وكان هدفها من ذلك « انه لو تمت هذه المقاطعة من بعض الطبقات فاننا لن نعدم من يخوض هذه المعركة وفي هذه الحالة قد يبرز مرشحون فاسدون يسيئون الى القضية ويمثلون الامة شر تمثيل »(٩٥). لقد فرضت الانتخابات فرضا وكان هم هذه الفئة « انقاذ ما يمكن انقاذه » ووجهت معركتها نحو تغيير الدستور . وفي الجلسة الاولى لمجلس النواب المنتخب علق عدد من النواب الفلسطينيين الشباب (منهم أنور نسيبه وعبدالله الريماوي وعبدالله نعواس) موافقتهم على « الوحدة » على تغيير الدستور(٩٦) فـ « نحن أبناء الشعب لن نستعجل في اعطاء رأينا [في قضية التوحيد] وانما نريد ان نحقق رغباتنا كاملة في هذا الخصوص فلنا شروط ولنا طلبات ... ان تعديل الدستور الحالي هو كل ما يرجوه ابناء الضفتين »(٩٧).

ولقد عملت السلطات الاردنية على ابعاد هذه العناصر الوطنية قدر استطاعتها وسعت الى حرمانها من دخول المجلس النيابي وقد اتبعت أساليب الضغط بواسطة رموزها والمتعاونين معها كما حدث في الخليل فقد تدخل الشيخ الجعبري « تدخلا مباشرا في الانتخابات النيابية ... واستعمل الضغط في أكثر من مناسبة ضد المحامي